الأمم المتحدة

E/CN.9/2012/NGO/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2012
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والأربعون

٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: المراهقون والشباب

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للجامعيات، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.9/2012/2.

220212 140212 12-22412 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

يرحب الاتحاد الدولي للجامعيات بالفرصة التي تسنح له للمساهمة في هذا البند الهام من جدول الأعمال المتعلق بالمراهقين والشباب.

تركز المنظمة أنشطتها على المرأة والتعليم. وهي من ثم تولي أهمية خاصة لتوفير التعليم الثانوي للفتيات المراهقات. ويتسم التعليم، في حد ذاته، بأهمية أساسية لكل من التنمية والحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، تحصل الفتيات اللاتي تلتحقن بالمدارس الثانوية على خيارات أكثر في ما يتعلق بمواصلة طريقهن سواء في التعليم العالي أو في الحصول على فرص عمل أفضل. وهن أكثر قدرة أيضا على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن في المستقبل. ومن ناحية أخرى، فإن الفقر يسلب الفرصة من الفتيات بشكل واضح، واحتمال أن تكمل الفتيات اللاتي يعشن في أشد الأسر المعيشية فقرا مرحلة الدراسة الثانوية أقل بكثير من احتمال أقرانهن الموسرات. وهذا ما يؤثر بدوره في قدرتهن على الانخراط في العمل المأجور وتربية أسر تتمتع بالصحة والتعليم.

ولهذا ينبغي للحكومات ضمان أن يتمكن كل طفل من التمتع بحقه الإنساني الأساسي في التعليم. ومن ثم فإن الاتحاد الدولي للجامعيات يحث حكومات البلدان النامية والبلدان التي تقدم المساعدة الإنمائية على ضمان تنفيذ السياسات والبرامج وتوفير الموارد المالية اللازمة من أجل ضمان التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية وأن يحصلن أيضا على التعليم الثانوي والعالي، إذا ما رغبن في ذلك.

ويمكن أن يؤدي عدم الحصول على التعليم الثانوي إلى التأثير في الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات والشابات. ويرجح أن تمر الفتيات غير الملتحقات بالتعليم النظامي بتجاربهن الجنسية الأولى وأن ينجبن طفلهن الأول في وقت مبكر من أعمارهن، وقد يجبرن على الزواج المبكر، أو يقسرن على ممارسة الجنس، نتيجة للفقر في كثير من الأحيان. ويرجح أيضا أن يتركن المدرسة وقد حصلن على معرفة ضئيلة أو معدومة عن الحياة الجنسية أو الإنجاب أو فيروس نقص المناعة البشرية. ونتيجة لذلك يكن عرضة للعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية أو لناسور الولادة أو للإجهاض غير المأمون، مع عواقب وخيمة في كثير من الأحيان. وكثيرا أيضا ما يفتقرن إلى إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل أو غيرها من الخدمات الصحية.

ومن ناحية أخرى، عادة ما يؤخر حصول الفتيات على التعليم الثانوي تجربتهن الجنسية الأولى، وولادة أول طفل لهن، ويفضي إلى عدد أقل من الأطفال، الذين بدورهم كثيرا ما يكونون أحسن صحة وأفضل تعليما.

ويشكل التعليم الجنسي الشامل الذي يشمل حقوق الإنسان، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والمساواة بين الجنسين والحياة الجنسية، ويقدم معلومات بشأن العنف الجنسي، وكذلك بشأن التواصل والتفاوض، جزءا حاسم الأهمية للتعليم النظامي وغير النظامي، وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من المناهج المدرسية لتمكين الأطفال من أن يصبحوا مواطنين فعالين وإيجابيين في مجتمعاتهم وبلدانهم.

وتستند إمكانية الحصول على التعليم الجنسي الشامل إلى حقوق الإنسان التي ترد في الصكوك العالمية مثل اتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك فإن الاتحاد الدولي للجامعيات يحث الحكومات التي لا تدرج حتى الآن التعليم الجنسي الشامل في المناهج الدراسية على إدخاله باعتباره مسألة ملحة حتى يتسنى لجميع الفتيات والفتيان التمتع بإمكانية الوصول الكامل إلى التعليم الثانوي الذي يتضمن التعليم الجنسي الشامل في إطار مناهجه. وينبغي أن يبدأ هذا التعليم الجنسي الشامل في المدرسة الابتدائية ويتواصل إلى نهاية المرحلة الثانوية مع اتخاذ تدابير للوصول إلى المراهقين والشباب خارج المدرسة. وينبغي أن يكون مستندا إلى الحقوق، ومتناسبا مع الأعمار، ودقيقا من الناحية الطبية.

ويسلم الاتحاد الدولي للجامعيات بأن توفير المعلومات والتعليم لا يكفي وحده، وبأنه يجب أيضا إتاحة الخدمات المراعية للشباب، بما في ذلك إمكانية الحصول مجانا على وسائل منع الحمل والوسائل العاجلة لمنع الحمل.

وإذا كانت الفتيات معرضات لخطر العنف الجنسي أو غيره من أشكال العنف المحتملة أثناء ذهابهن إلى المدرسة وعودتهن منها، فإنهن سيلازمن بيوتهن ويحرمن بالتالي من حقهن في التعليم. ولذلك يجب اتخاذ تدابير لضمان أن تتمكن الفتيات من الذهاب إلى المدرسة والعودة منها بسلام.